داعش في سوريا: إدارة التهديد أم فشل الدولة الإقليمي؟

م. محمد صادق شيخ ديب | 22.12.2025

الملخص

تتناول هذه الورقة تطور دور تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) في سوريا بوصفه نتاجًا لتفاعلات بنيوية معقدة بين انهيار الدولة، الصراعات الإقليمية، والتدخلات الدولية. تركّز الدراسة على الاستراتيجية الأمريكية في سوريا، خاصة بعد التصعيد العسكري الأخير عقب مقتل جنود أمريكيين، وتناقش طبيعة العلاقة الأمنية بين واشنطن ودمشق في ملف مكافحة داعش. كما تُحلّل الورقة أدوار الفاعلين الإقليميين، ولا سيما إسرائيل وتركيا وإيران، إضافة إلى الديناميكيات الاقتصادية الراهنة للتنظيم. تخلص الدراسة إلى أن مكافحة داعش تحوّلت من مشروع هزيمة شاملة إلى **إدارة تهديد طويل الأمد**، وأن كلفة هذه المقاربة تقع بدرجة كبيرة على السيادة والاستقرار المجتمعي السوري.

مقدمة: الإطار العام للدراسة

منذ هزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) إقليميًا عام 2019، ساد افتراض بأن التنظيم دخل مرحلة الأفول والانحسار. غير أن التطورات الأخيرة في الساحة السورية، وعودة الهجمات التي استهدفت قوات أمريكية، أعادت طرح سؤال جوهري حول طبيعة هذا التراجع وحدوده، وحول مدى قدرة المقاربات الدولية الراهنة على منع إعادة إنتاج التنظيم في بيئات هشّة.

هل فشل المجتمع الدولي في معالجة الأسباب البنيوية التي أدّت إلى ظهور داعش واستدامته؟

تعتمد هذه الورقة على تحليل بنيوي–استراتيجي يربط بين تآكل الدولة، وسلوك الفاعلين الدوليين والإقليميين، واقتصاد العنف، لفهم الكيفية التي تحوّلت فيها مكافحة داعش من مشروع هزيمة شاملة إلى إدارة تهديد طويل الأمد، تُدار فيه المخاطر بدل معالجتها من جذورها.

أولًا: داعش – النشأة والسياق البنيوي

1. من القاعدة في العراق إلى داعش

تشير الأدبيات الاستراتيجية (RAND) ، (CSIS) إلى أن داعش نشأ في سياق: تفكك الدولة العراقية بعد عام 2003، حلّ المؤسسات العسكرية والأمنية، تصاعد الإقصاء السياسي والطائفي

لم يكن التنظيم نتيجة قرار أو دعم مباشر من دولة بعينها، بل **استجابة عنيفة لبيئة فوضوية** افتقرت إلى الحكم الشامل والشرعية السياسية، ما أتاح للتطرف أن يتحول من هامش أيديولوجي إلى فاعل مسلح.

2. سوريا كرافعة استراتيجية

مع اندلاع الصراع السوري: تحولت البلاد إلى ساحة صراع مفتوح، ضعفت سيطرة الدولة على الأطراف، تداخلت الأجندات الإقليمية والدولية

هذا السياق أتاح لداعش: التمدد عبر الحدود العراقية–السورية، الاستفادة من اقتصاد الحرب، إعادة تعريف نفسه كفاعل عابر للدول، لا مجرد تنظيم محلي

ثانيًا: الاستراتيجية الأمريكية – من الاحتواء إلى إدارة المخاطر

1. المقاربة الأمريكية تجاه داعش

تعتمد الولايات المتحدة، وفق تحليلات CSIS، على:

- وجود عسكري محدود
- ضربات دقيقة عالية التأثير
- شراكات محلية وظيفية

لا تهدف هذه المقاربة إلى:

- إعادة بناء الدولة السورية
- أو فرض حل سياسي شامل

بل إلى **منع عودة داعش كتهديد عابر للحدود** يطال المصالح الأمريكية وحلفاءها.

2. دلالات التصعيد الأخير بعد مقتل جنود أمريكيين

يعكس التصعيد الأمريكي الأخير في سوريا:

- التزامًا بحماية القوات المنتشرة ميدانيًا
- رفضًا لتغيير قواعد الاشتباك القائمة
- لكنه لا يمثل تحولًا استراتيجيًا جذريًا

يمكن تفسير هذا التصعيد بوصفه:

- ردعًا تكتيكيًا محدود السقف
- وإشارة إلى أن واشنطن لا تزال ترى داعش تهديدًا "قابلًا للإدارة" لا "قابلًا للحسم النهائي"

ثالثًا: العلاقة الأمريكية–السورية في ملف داعش

1. علاقة وظيفية لا سياسية

لا تقوم العلاقة بين واشنطن ودمشق على:

- اعتراف سياسي
- أو شراكة استراتيجية

بل على:

- تقاطع مصالح أمني محدود
- تنسيق غير مباشر في بعض الحالات
- قبول أمريكي بواقع الدولة السورية كحاجز ضد الفوضى الشاملة

2. حدود هذا التقاطع: تُظهر التجربة أن:

- غياب الثقة المتبادلة يمنع تعاونا أعمق
- أي تقارب أمني لا يترجم إلى تسوية سياسية
- الصراع يبقى مُدارًا لا محلولًا

رابعًا: أدوار الفاعلين الإقليميين في معادلة داعش وسوريا

1. اسرائيل: فاعل غير مباشر وتأثيرات غير مقصودة

لا ترى إسرائيل داعش تهديدها الأول، بل تهتم بشكل رئيسي بمواجهة إيران وحلفائها في سوريا ولبنان.

ومع ذلك، تؤثر سياساتها في البيئة الأمنية السورية بشكل غير مباشر، مما يؤدي إلى إضعاف بنى الدولة السورية وتفكيك توازنات القوى التي يعمل داعش ضمنها.

الضربات الإسرائيلية المتكررة تؤدي إلى:

- إضعاف البنى العسكرية والأمنية للدولة
- تشتيت القدرات العسكرية
- خلق فراغات أمنية موضعية

ما يعيد إنتاج بيئة أمنية مجزأة تُقلّص قدرة الدولة على الاحتكار القسري للعنف، وهو الشرط البنيوي الأهم لعودة الفاعلين غير الدولتيين مثل داعش.

هذه الفراغات الأمنية لا تخدم داعش مباشرة، لكنها تُساهم في إدامة الهشاشة البنيوية التي يتغذى عليها التنظيم.

ورغم غياب التنسيق العلني بين إسرائيل وداعش، تتقاطع الاستراتيجيتان الأمريكية والإسرائيلية في:

- إضعاف الخصوم الإقليميين
- تقليص احتمالات تشكّل دولة سورية قوية ومتماسكة خارج منظومات النفوذ القائمة.

2. إيران: مكافحة داعش ضمن مشروع نفوذ أوسع

تتعامل إيران مع داعش بوصفه تهديدًا أمنيًا، لكنها تدمج مكافحته ضمن استراتيجية أوسع تهدف إلى:

- توسيع النفوذ الإقليمي
- ترسيخ شبكات حلفاء محليين

ساهم الدور الإيراني عبر الميليشيات الحليفة في:

- تقليص سيطرة داعش جغرافيًا
- لكنه عزز الطابع الطائفي للصراع

وتشير تحليلات MEI و CSISإلى مفارقة استراتيجية مفادها أن:
إيران تحارب داعش عسكريًا، لكنها تسهم – دون قصد مباشر – في إدامة الشروط البنيوية التي تسمح بعودته.

3. تركيا: تضارب الأولويات الأمنية

يمثل الدور التركي أحد أكثر الأدوار تعقيدًا، حيث:

- تُعطي أنقرة أولوية قصوى للتهديد الكردي
- وتتعامل مع داعش بوصفه تهديدًا ثانويًا قابلًا للاحتواء

أدى هذا الترتيب إلى:

- تركيز العمليات العسكرية في الشمال السوري
- إدامة الانقسام الجغرافي ومناطق النفوذ

هذه البيئة:

- لا تعني دعمًا مباشرًا لداعش
- لكنها قد توفر له مساحات رمادية للحركة وإعادة التموضع

خامسًا: الديناميكيات الاقتصادية لداعش في المرحلة الراهنة

بعد فقدانه السيطرة الإقليمية، انتقل داعش من نموذج اقتصاد الدولة إلى نموذج اقتصاد البقاء. يعتمد التنظيم حاليًا على: الابتزاز المحلي، الضرائب القسرية، التهريب المحدود، الفدية مقابل الخطف، وشبكات دعم لامركزية
هذا التحول يقلل من قابليته للرصد، يزيد من مرونته التنظيمية، ويربطه مباشرة باقتصاد الحرب المحلي. وتستمر الأدبيات في التأكيد على أن استمرار الانهيار الاقتصادي السوري يشكّل أحد أهم عوامل استدامة التنظيم.

تفاعل المجتمع المحلي مع داعش:

يتفاعل المجتمع المحلي في المناطق التي تحت سيطرة داعش أو قربها بشكل معقد، حيث يظهر القبول القسري كآلية بقاء. في كثير من الأحيان، تكون المجتمعات القروية مضطرة للتعامل مع التنظيم بسبب قلة الخيارات المتاحة، فيضطر السكان إلى الانصياع لسلطته خوفًا من العقوبات أو الموت. في الوقت نفسه، الاقتصاد القروي الذي يعتمد على زراعة المحاصيل وتجارة الماشية أصبح مرتبطًا بشكل مباشر بآليات تمويل داعش، حيث يفرض التنظيم ضرائب على المنتجات الزراعية ويشرف على عمليات تهريب الموارد. هذا يؤدي إلى صمت اجتماعي نسبي، حيث يختار معظم

السكان عدم التفاعل مع التنظيم علنًا، تفاديًا للمخاطر. ومع ذلك، يعكس هذا الصمت نوعًا من القبول المجبر، حيث يصعب على الكثيرين مقاومة التنظيم دون دفع ثمن باهظ.

سادسًا: الكلفة السورية للاستراتيجية الدولية

1. الكلفة السياسية

- تجميد مسار الحل السياسي
- تراجع أولوية العدالة الانتقالية
- تكريس منطق "الاستقرار الأمني" بدل الشرعية

2. الكلفة السيادية

- تعدد مناطق النفوذ
- استمرار الوجود العسكري الأجنبي
- تآكل مفهوم الدولة المركزية

3. الكلفة المجتمعية

- بقاء أسباب التطرف
- فقدان الثقة بالمؤسسات
- قابلية دائمة لعودة العنف بأشكال جديدة

سابعاً: آفاق مستقبلية: بين الاستنزاف والانفجار

لا تخرج مسارات التنظيم المستقبلية عن سيناريوين أساسيين محكومين بالبيئة الدولية:

1. **سيناريو "الاستنزاف المزمن :"**وهو المرجح في ظل استمرار "إدارة الأزمة"، حيث يتحول داعش إلى "تمرد ريفي" دائم، يستنزف قدرات الخصوم دون القدرة على السيطرة المدنية، معتمداً على مرونة اقتصاد البقاء.
2. **سيناريو "الانفجار الفوضوي :"**وقد يحدث في حال انسحاب أمريكي مفاجئ أو تصادم إقليمي واسع (تركي-كردي أو إيراني-إسرائيلي)، مما قد يمنح التنظيم فرصة "كسر الجدران" والعودة للسيطرة المكانية على مراكز حضرية هشة اقتصادياً. **وفي كلا الحالتين، يظل "التعافي السوري" هو المتغير الوحيد القادر على حسم المعركة، وهو المتغير الأكثر استبعاداً في الأمد المنظور.**

ثامنا: استنتاجات استراتيجية

1. داعش ظاهرة مرتبطة بفشل الدولة أكثر من ارتباطها بالأيديولوجيا وحدها.
2. الاستراتيجية الأمريكية في سوريا دفاعية–وقائية، لا تحويلية.
3. إسرائيل تؤثر في المشهد السوري عبر إدامة الهشاشة لا عبر مواجهة داعش مباشرة.

4. إيران وتركيا تساهمان، كلٌ وفق أولوياته، في بيئة غير مواتية لحسم نهائي ضد داعش.
5. الديناميكيات الاقتصادية الهشة هي عامل الاستدامة الأهم للتنظيم.
6. غياب حل سياسي شامل يجعل مكافحة داعش حلقة مفرغة.

خاتمة

تُظهر التجربة السورية أن القوة العسكرية وحدها لا تؤدي إلى استقرار مستدام. فبينما نجحت الولايات المتحدة وحلفاؤها في منع داعش من التحول إلى "دولة" عبر استراتيجيات عسكرية متواصلة، إلا أنهم في الوقت ذاته بنوا نظامًا إقليميًا هشًا لا يسمح بظهور دولة سورية قوية أو مستقرة. والواقع أن هذا النجاح العسكري قد غيّب الحل السياسي الشامل، تاركًا سوريا في دائرة مفرغة من الاستنزاف والتهديدات الأمنية المستمرة.

المفارقة أن الفاعلين الدوليين، رغم قدرتهم على منع داعش من الانتصار، لم يتمكنوا من بناء أساس لحل سياسي حقيقي يعالج جذور الأزمة. ما نشهده اليوم هو إدارة أزمة مستمرة، حيث يبقى الصراع السوري محكومًا بنظام من "إدارة التهديدات" بدلًا من معالجة الأسباب البنيوية التي تسمح بعودة التنظيمات المتطرفة.

في ظل هذه البيئة، تظل الفراغات الأمنية، التدخلات الأجنبية، والاقتصاد القائم على الحرب عوامل رئيسية تسهم في بقاء داعش كتهديد طويل الأمد. وبدون استقرار سياسي داخلي وإعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع السوري، لن يُكتب لهذه الاستراتيجية النجاح على المدى البعيد. وفي نهاية المطاف، يبقى التعافي السوري هو المتغير الوحيد الذي يمكن أن يُحدث الفارق، لكنه يبدو بعيد المنال في الأفق المنظور.

***#داعش*، *#سوريا*، *#الأمن_الإقليمي*، *#السياسة_الأمريكية*، *#اقتصاد_الحرب* *#جيوسياسية_الشرق_الأوسط*،**